

**تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم وانعكاسها
على القرارات الاقتصادية للمستثمرين
(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)**

**Impact of IAS and IFRS on Stock Market Returns and reflection it on
Investors Economic Decisions
(Study in a sample of Iraqi banks)**

أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب ا.م.كرار سليم حميدي م. ماهر ناجي
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة
mahen.ali@uokufa.edu.iq farrars.hameedi@uokufa asaad.m@uokerbala.edu.iq

المخلص

تهدف الدراسة الى بيان تأثير التطبيق الالزامي لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية. وذلك عن طريق اختبار تأثير تطبيق تلك المعايير في العوائد السوقية للاسهم وفي القرارات الاقتصادية للمستثمرين. في عينة مكونة من احد عشر مصرف من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وشملت الدراسة فترة ثلاث سنوات قبل تطبيق المعايير 2011-2013 وثلاث سنوات بعد تطبيق المعايير 2016-2018. تم قياس المتغيرات بشكل كمي بالاعتماد على النماذج التي طورتها الادبيات ذات العلاقة استخدمت العديد من المتغيرات الضابطة هي (حجم, العمر, والرافعة المالية, العائد على الاصول, والعائد على حق الملكية) ووظفت مجموعة من الطرق الاحصائية مثل اختبار التوزيع الطبيعي ومصفوفة الارتباطات وفحص التداخل الخطي فضلا عن تحليل الانحدار المتعدد. وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS. وظهرت النتائج عدم وجود تأثير لتطبيق تلك المعايير في العوائد السوقية للاسهم. ولا في قرارات المستثمرين الاقتصادية. وتوصي الدراسة بضرورة ثقيف المتعاملين في السوق المالية بأهمية تطبيق المعايير الدولية والاسراع بتطبيق تلك المعايير في باقي قطاعات السوق المالي ومراجعة التعليمات المحلية غير المتوافقة مع المعايير الدولية.

Abstract:

The study aims to test the impact of the mandatory application of international accounting. and financial reporting standards in the Iraqi environment. through testing the impact of the application of those standards on the market returns of shares. and in the economic decisions of investors in a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The study included a period of three years before the application of the standards 2011–2013 and three years after the application of the standards 2016–2018.

The study variables were measured based on the models developed by the relevant literature. A set of control variables were used (size, age, leverage, return on assets, return on equity), and many statistical methods were employed such as natural distribution test. In addition, correlation matrix and linear interference test as well as multiple regression analysis using SPSS statistical software.

The results showed that there is no impact of the application of international financial reporting standards on the market returns of the shares or on the economic decisions of investors. The study recommends the need to educate dealers in the financial market the importance of the application of international standards. and accelerate the application of those standards to the rest of the financial market sectors. and review the local instructions are not consistent with international standards .

الكلمات المفتاحية:

معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية, اسعار الاسهم, العوائد السوقية للاسهم, قرارات المستثمرين الاقتصادية.

المقدمة:

قبل ظهور المعايير الدولية كانت الشركات تقوم بأعداد وتقديم التقارير المالية وفقا الى مبادئ او قواعد او توجيهات تصدر على المستوى المحلي. وذلك يؤدي بهذه الشركات الى اتباع اسس مختلفة من دولة الى اخرى في اعداد قوائمها المالية. وينتج عن ذلك عدم امكانية اجراء المقارنات بين الشركات بشكل دقيق. كما وان ظهور الشركات متعددة الجنسية وفروعها المنتشرة في العديد من البلدان فضلا عن العولمة وانفتاح الاسواق العالمية ادى الى الطلب على مجموعة من المعايير المقبولة على المستوى العالمي. وذلك لتحقيق الهدف الرئيس من تقديم تلك القوائم والمتمثل في توفير معلومات ذات فائدة للمستخدمين. تساعد في اتخاذ القرارات وتتسم بالشفافية والقابلية للمقارنة. اذ ان تلك المعايير تسهم وبشكل كبير في تحسين شفافية اعداد القوائم المالية وزيادة ثقة المستثمرين. فانه من المتوقع من الناحية النظرية ان يؤدي ذلك الى تحسين كفاءة السوق المالي. والتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. مما يسهم ايجابيا في زيادة اسعار الاسهم السوقية. وبالآتي تحقيق العوائد السوقية. وهذا بدوره بالنتيجة سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستثمرين المتعلقة باقتناء الاسهم الجديدة. او بيع/الاحتفاظ بالأسهم التي يملكونها.

وفي الآونة الاخيرة فقد خطى العراق الخطوة الاولى نحو تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. التيوان كانت متأخرة بسبب ظروف البلد المختلفة. الا انها خطوة بالاتجاه الصحيح. اذ اصدر البنك المركزي كتابه المرقم 9/12 في 2016/1/14. والمتضمن الزام المصارف وشركات التامين بتطبيق المعايير الدولية. على ان يكون التطبيق اختياريا اعتبارا من عام 2015. ويكون الزاميا اعتبارا من عام 2016. على ان يتم الالتزام بالمعايير بالنسبة لبقية الشركات المدرجة اعتبارا من عام 2021.

اولا:- المنهجية العلمية**أ- مشاكل الدراسة:**

يسعى المستثمرون بشكل عام الى الحصول على عوائد ايجابية عن طريق تعظيم قيمة الاسهم التي يمتلكونها. عن طريق زيادة قيمتها السوقية. وان اي انخفاض في قيمة تلك الاسهم يعني تعرض المستثمرين الى خسائر في قيمة الاموال التي استثمروها. ويؤدي استمرار الانخفاض في قيم الاسهم الى شكوك لدى المستثمرين بالشركات التي استثمروا فيها. وذلك ما يؤثر في قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بشراء اسهم جديدة او بيع الاسهم التي يمتلكونها او الاحتفاظ بها. وبطبيعة الحال فإن المتعاملين في السوق المالي يستلمون معلومات اعدت الشركات المدرجة في السوق.

بالاعتماد على معايير وقواعد محاسبية معينة. ومما لاشك فيه بأن اختلاف المعايير المتبعة في اعداد المعلومات المحاسبية من شأنه ان يؤدي الى اختلاف النتائج والارقام المدرجة في القوائم المالية. ويمكن ايجاز مشاكل الدراسة بالتساؤلين الآتين:-

- 1- ما مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم.
- 2- ما مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القرارات الاقتصادية للمستثمرين.

ب- اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة اثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية عن طريقدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على العوائد السوقية للاسهم وانعكاسها على القرارات الاقتصادية للمستثمرين وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ج- اهمية الدراسة:

شهدت البيئة المحاسبية العراقية منذ سنة 2015 نقطة تحول جذرية. وذلك عن طريقالتطبيق الاختياري لمعايير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية . في حين بدأ التطبيق الالزامي لهذه المعايير اعتبارا من بداية سنة 2016 بحسب التشريعات ذات العلاقة. ويعد هذا التحول تطورا كبيرا في التطبيق المحاسبي المتبع في المصارف العراقية. التيكانت لسنوات طويلة تستخدم النظام المحاسبي الموحد. وتكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدة انتفاع المصارف المحلية من مميزات المعايير الدولية. ومدى تحقيقها للمنافع المتوخاة.

د- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة ولتحقيق الاهداف المشار اليها آنف الذكر صيغتالفرضيتين الاتيتين:-

- 1- ان هناك اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على العوائد السوقية للاسهم.
- 2- ان هناك اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على القرارات الاقتصادية للمستثمرين.

هـ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من كافة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترتين من 2011-2013 و 2016-2018 والبالغ عددها 17 مصرف.

وتم اختيار كافة المصارف والمتوفرة قوائمها المالية للفترتين المذكورة. وكان عددها 11 مصرف اي بنسبة عينة 65%.

و- الحدود الزمانية للدراسة:

بموجب التشريعات العراقية تم الزام المصارف العراقية الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية اعتبارا من بداية سنة 2016. لذا فإن حدود الدراسة الزمنية شملت ثلاث سنوات قبل تطبيق هذه المعايير. وتم اختيار السنوات الاكثر استقرارا من حيث الظروف المحلية في البيئة العراقية وهي 2011-2012-2013. وكذلك ثلاث سنوات بعد تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية هي 2016-2017-2018.

ز- محددات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من المحددات. اهمها صغر حجم مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في السوق المالي والبالغ عددها 17 مصرف فقط. وعدم توفر البيانات المالية اللازمة لجميع مصارف المدرجة في السوق لسنة 2018 في لحظة الشروع بالدراسة. مما اضطر الباحثون الى تقليص حجم عينة الدراسة الى 11 مصرف. وعلى الرغم من ذلك الا ان الدراسة قد سلطت الضوء بشكل مبكر من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لمعرفة مدى انعكاس تطبيقها على جوانب مهمة في البيئة العراقية.

ثانيا دراسات سابقة

أصبحت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية موضوع اهتمام كبير بين المنظمين وعلماء المحاسبة والممارسين. وازدهر البحث الأكاديمي حول اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العقد الماضي (Wu and Zhang 2019). وعليه سيتم التطرق الى بعض من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. فمن بين الدراسات الاجنبية هدفت دراسة (Wee, Tarca, and Clinch 2018) الى معرفة العلاقة بين العوائد والاسعار للشركات التي طبقت المعايير الدولية التيلم تطبق المعايير ولعينة بلغت (400) شركة مدرجة ولثمان دول وتشمل كل من (أستراليا وفرنسا وألمانيا وهونغ كونغ وإيطاليا وسنغافورة والسويد والمملكة المتحدة). وللفترة 2005-2013. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروق بين العوائد والاسعار للعينة المشار اليها. الا ان الشركات التي طبقت المعايير وفرت معلومات اكثر عن الارباح التشغيلية.

اما دراسة (Ahalik et al. 2019) التي هدفت الى اختبار اثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القيمة الاقتصادية المضافة في اندونيسيا. عن طريق عينة من الشركات الاندونيسية المدرجة وبواقع (45) شركة. اذ ان اندونيسيا قد طبقت المعايير الدولية منذ

2012/1/1. باعتبار ان اندونيسيا واحدة من مجموعة دول العشرين. وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة عكسية بين تطبيق المعايير الدولية والقيمة الاقتصادية المضافة. أي ان تطبيق المعايير الدولية ليس له اثر في القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الاندونيسية.

ومن بين الدراسات العربية فقد بين (مليجي, 2014) في دراسته التيهدفت الى اختبار اثر التحول الى معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات وقيمة الشركة. وانعكاسها على قرارات المستثمرين. عن طريقاستخدام عينة مكونة من (11) مصرفا و (35) شركة تامين من الشركات المدرجة في الاسواق السعودية للفترة من 2007-2011. وتوصلت الدراسة الى وجود اثر لتطبيق تلك المعايير في قيمة الشركة وجودة المعلومات المحاسبية. وان ذلك اثر على قرارات المستثمرين ورائهم المستقبلية اذ قدم لهم اشارة جيدة عن مركز الشركة وادائها المالي.

وهدف دراسة (النور, 2017) الى بيان اثر تبني تلك المعايير في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية عن طريقدراسة استقصائية لمجموعة من الشركات المساهمة المدرجة في السودان. وتوصلت الدراسة الى ان هنالك دورا مهما لتبني المعايير في جودة المعلومات المحاسبية. وكذلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. بالاضافة الى تاثيرها الكبير في قيمة الشركة.

اما بخصوص الدراسات العراقية فقد بين كل من (حمدان وفرحان, 2014) في دراستهما التي حاولت بيان مدى توافق النظام المحاسبي الموحد العراقي مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. وتوصلت الدراسة الى ان هنالك العديد من الامور الواردة في المعايير الدولية لم يتطرق لها النظام المحاسبي الموحد العراقي. كالمدفوعات على شكل اسهم وتوحيد الاعمال ومعالجتها محاسبيا والافصاح عنها. كذلك عدم التطرق الى عقود التامين. بالاضافة الى معالجة الاصول غير المتداولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض البيع. وكذلك العمليات المتوقعة وغيرها.

اما دراسة (يعقوب وجاسم, 2018) التي هدفت الى بيان اثر التحول الى معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيمة الشركة. عن طريقاستخدام عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. وللفترتين (من 2008-2010 ومن 2015-2016). وخلصت الدراسة الى وجود علاقة موجبة لتطبيق تلك المعايير في الخصائص النوعية. وكذلك علاقة موجبة مع كل من قيمة الشركة وجودة المعلومات المحاسبية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة (اسهامة الدراسة الحالية):

بعد ان تم التطرق الى بعض من الدراسات السابقة جاءت الدراسة الحالية لتكمل ما بدا به الباحثون. عن طريق التطرق الى متغيرات جديدة لم يختبرها الباحثون السابقون. وذلك عن طريق محاولة بيان تأثير تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم. وانعكاسها في القرارات الاقتصادية للمستثمرين. وهو ما لم تتطرق اليه أي من الدراسات السابقة (على حد علم الباحثين). وبهذا تكون الدراسة الحالية اضافة جديدة لموضوع تطبيق المعايير الدولية. واطافة علمية للمكتبات العراقية.

ثالث:- تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم وانعكاسها على قرارات المستثمرين- مدخل نظري

حظيت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بقبول واسع النطاق في كافة أنحاء العالم وخصوصا بعد ان قام الاتحاد الأوروبي بالزام الشركات المدرجة للقيام باعداد التقارير المالي وفق هذه المعايير في عام 2005. وحاليًا تتطلب أكثر من 100 سلطة قضائية في كافة أنحاء العالم تقديم تقاريرها المالية متوافقة مع هذه المعايير (Wu and Zhang, 2019:14). ويعد ذلك أمر غير مسبوق في تاريخ المعلومات المالية. واكبر تغيير في التنظيم المحاسبي في العقود الاخيرة (8:2019, Byard, Abstract, and Review).

وفي ظل العولمة واندماج الاعمال ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات. ازدادت اهمية القوائم المالية للمستخدمين كافة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. ولكي تلبى هذه القوائم المالية احتياجات المستخدمين كان لا بد ان يتم اعدادها وفق معايير مقبولة دوليا (صلاح, 2008: 63-64).

كما وان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية سوف يؤدي الى تقييد سلوك الادارة الانتهازي ويحسن من جودة الارباح والامر الذي يؤدي الى تحسين موثوقية وجودة الارباح المفصح عنها (التميمي والنوري, 2017: 540). بالاطافة الى ان اهمية المعايير الدولية للابلاغ المالي تتجسد في كونها تلبى خاصية المقارنة على المستوى الدولي (حسن ورسول, 2014: 14) وتؤدي الى تخفيض كلف معالجة البيانات عن طريق توفير معالجات موحدة تؤدي الى تحقيق التوافق والتقارب العالمي (المعيني وياسين, 2018: 431).

وتجدر الاشارة الى ان المعايير الدولية تزيد من الشفافية وقابلية المقارنة والمسائلة. التينينبغي أن تؤدي إلى تحسينات في بيئة الشركات المطبقة لهذه المعايير (Abad et al. 2018:6). وانها تسهل من عملية التقييم وذلك عن طريق تقديمها للقوائم المالية بشكل شفاف

وقابل للتقييم المالي. وتعكس الوضع الحقيقي للشركة وتسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. التيتعد موضع اهتمام المستخدمين (رمزي, 2015:142).

كما وان اعتماد المعايير الدولية يحسن من استدامة المعلومات المحاسبية (Lee 2019:4). وأصبحت هذه المعايير كمرجع لا يمكن الاستغناء عنه ويتم الاسترشاد به في كافة انحاء العالم. لأنها حصيلة نتاج كبير للجنة مهنية متخصصة (حمد والعاني, 2014:19). وتم اعتمادها في الكثير من الدول لكونها تعمل على تعزيز قابلية المقارنة على المستوى الدولي والوطني. وتساعد الشركات المتوسطة والصغيرة في الوصول للاسواق العالمية. وتعزز من الوضع المالي للشركات. مما يزيد من ثقة للمتعاملين في المعاملات الاجلة (ثابت وابراهيم, 2016:3).

وتهدف معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الى تحقيق المساواة عن طريققلبية احتياجات الاطراف كافة. وكذلك تساعد في ترشيد القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها (سعاد, 2010:30). وأشار (Krishnan and Zhang 2019:7) الى ان اعتماد تلك المعايير الشركات يؤدي الى تدني مستوى ادارة الارباح فيها ويتم الافصاح عن الخسائر بالوقت المحدد. ويؤدي الى تحسين الارباح المعلن عنها والعائد على الاصول. كما وبينت الدراسات ان القياس والافصاح المستند الى المعايير الدولية يزيد من جودة وشفافية القوائم المالية. مما يسهم في زيادة ثقة المستخدمين واعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة. وبالآتيزيادة كفاءة الاسواق المالية. وبخلاف ذلك لايمكن الاعتماد اسعار الاسهم المتداولة في السوق. وعدم امكانية تقييم اسهم المحفظة الاستثمارية. وبالآتييؤثر على كفاءة السوق (يعقوب وباقر, 2018:552).

ويؤدي اعتماد المعايير على المستوى الدولي الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. لكون القوائم المالية سوف تكون مفهومة وتتصف بالافصاح الكافي. ويمكن فهمها المستثمرين. وكل ذلك يؤدي الى نمو الاقتصاد (خضير, 2017:193).

وهذا ما دفع العديد من الدول المتقدمة كاليابان وكندا نحو تطبيق هذه المعايير. للعمل على تجاوز الاختلاف في السياسات المحاسبية. بالاضافة الى زيادة درجة الثقة في المعلومات الواردة في قوائمها المالية المستندة في اعدادها الى تلك المعايير (يعقوب وجاسم, 2018:202).

وفي الآونة الاخيرة سعت الدول العربية الى ان تتحى منحى الدول المتقدمة في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. ولكن تم تبني هذه المعايير بشكل متفاوت بين اعتمادها واعتمادها جزئياً وعدم اعتمادها. اذ ان غالبيتها تبنت الزام الشركات بتطبيق المعايير ومن بينها العراق. ويوضح الجدول الآتيالدول العربية وتوجهاتها نحو المعايير ومدى التزام القوانين السائدة بتبنيها.

جدول (1) مدى التزام القوانين في البلدان العربية بتبني المعايير الدولية

مستويات الإلزام		
IFRS إلزامية	IFRS مسموحة في حالات خاصة	IFRS غير مسموحة
<ul style="list-style-type: none"> • الأردن • الإمارات • البحرين • السعودية • سوريا • العراق • عمان • قطر • الكويت • لبنان • اليمن • فلسطين 	<ul style="list-style-type: none"> • الصومال • السودان • مصر • ليبيا • المغرب 	<ul style="list-style-type: none"> • تونس • الجزائر • موريتانيا • جيبوتي • جزر القمر

المصدر: (صندوق النقد العربي, 2018: 52)

ان القرارات الاستثمارية يترتب عليها وضع الاموال في أي من المجالات التي تهدف الى تحقيق دخل إضافي, وتفترض نظريات التمويل التقليدية أن أسواق الاستثمار وأعضائها يتمتعون بالواقعية ويرغبون في زيادة ثروتهم. وتؤثر العديد من العوامل كالمشاعر والخبرات والمعتقدات السابقة على قرارات الاستثمار كما ويتصرف المستثمرون احيانا بطريقة غير متوقعة وغير منطقية وغير حكيمة. لفهم تأثير هذه العناصر على قرار المستثمر فقد ظهر مجال جديد في مجال التمويل يسمى التمويل السلوكي. (758): (Gill et al. 2018) ويعرف التمويل السلوكي على انه "مجال سريع النمو يتناول تأثير علم النفس على سلوك الممارسين الماليين" (93): Jagongo and (Mutswenje 2014)

فضلا عن ذلك فان عملية اتخاذ القرار هي عمليات معقدة للغاية ولا شك في أن القرارات لا تتخذ أبداً من فراغ ، فهي تستند إلى عوامل شخصية وتقنية, كما وانه أثناء اتخاذ القرارات فان المستثمرون يفكرون في مجموعة متنوعة من الخيارات في مواقف محددة, في مثل هذه الظروف يقوم المستثمرون بتقييم المصادر المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في مناخ الأعمال المليء بالتحديات, وعليه يجب على متخذي القرار تحديث معلوماتهم في العديد من المجالات المتعددة الأبعاد (282): (Hunjra, Rehman, and Ali Qureshi 2012)

ويقوم المستثمرون في العادة عند اتخاذ القرارات بتحليل الاستثمار عن طريق الاستفادة من التحليل الأساسي والتحليل الفني وغالباً ما يتم دعم قرارات الاستثمار عن طريق أدوات اتخاذ القرار, كما وأن

هيكل المعلومات والعوامل السوقية تؤثر بشكل منهجي على قرارات الاستثمار للأفراد وكذلك على السوق. (Jagongo and Mutswenje 2014 :93)

ويترتب على القرارات استثمارية التي يتخذها المستثمرون انفاق اموال كبيرة في العديد من المجالات وبالأتيافانه من الضروري تحليل وتقييم العوامل التي يتأثرون بها اذ يخضع المستثمرون أثناء اتخاذ القرارات الاستثمارية لثلاثة عوامل رئيسية وهي العوامل الشخصية والمالية والبيئية وكالتالي: اذ تعني العوامل الشخصية كامتلاك معرفة ووقت كافيين للمستثمرين ، والعمر والجنس والحالة الصحية ومستوى الدخل ونمط الحياة والتنبؤات والحالة النفسية. وتتعلق العوامل المالية بحماية رأس المال الحالي في أيدي المستثمرين ، وزيادة قيمة رأس المال والرغبة في الحصول على دخل مستمر. في حين ان العوامل البيئية فهي تمثل الحالة الاجتماعية والثقافية التي يشارك فيها المستثمرون ، والفرق والعلاقات الجماعية والعائلية.(USLU :289-290) (D.IVANO\uGLU, BA\uGCI, and others 2018)

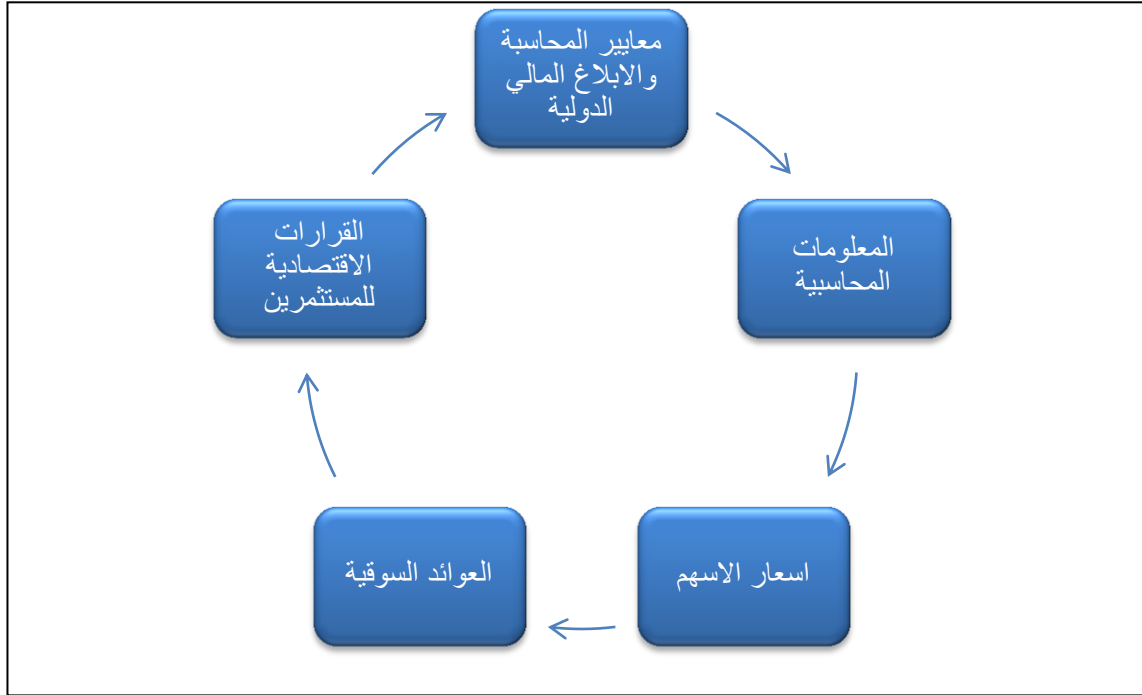
ان التوقعات لها أهمية خاصة في القرارات الاقتصادية, اذ تستند قرارات المستثمرين إلى توقعات بعوائد معقولة ومستقرة على استثماراتهم في الشركات, كما وإنهم يحتاجون إلى معلومات مثل الأرباح المتوقعة للسهم والمعلومات التي يستخدمونها في تسعير الأسهم، وخاصة في الشركات المدرجة حديثاً، وعلى ضوء هذه التوقعات قد يقوم المستثمرون ببيع أسهمهم أو الاحتفاظ بها, كما وان هذه التوقعات هي التي قد تحدث في المستقبل لذلك فإن دقة هذه التنبؤات هي العامل الأساسي للمستثمرين.(Nwaobia et al. 2013:141)

وتجدر الإشارة الى ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية يساعد في تحسين شفافية تقديم التقارير المالية. اذ انه كانت التقارير المالية شفافة بشكل كبير فان ذلك يؤدي الى تحسين كفاءة الاسواق المالية. وبالأتيافاصح عن اداء الشركة المالي بشكل افضل. كما أن عملية تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من شأنه ان يقلل من حجم ونوعية الأخطاء التي يتوقعها محللو القوائم المالية. وهذا هو الهدف الذي تسعى اليه الادارة المالية الناجحة في الشركات من أجل تعظيم عوائد الاستثمار في السهم العادي. وهذا كله يؤدي الى تسهيل اتخاذ القرارات المستخدمين استنادا على قاعدة رصينة من المعلومات (عبد المجيد, 2019:71).

فضلا عن ذلك فان اهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية تظهر في كونها توفر اجماعا في اختيار الاجراءات التي تتضمن زيادة جودة المعلومات المحاسبية. وبالأتيافاندها في اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الاستثمارية (الجبوري واخرون, 2018:540).

والشكل الاتي يوضح كيفية تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في كل من العوائد السوقية للاسهم وقرارات المستثمرين:-

الشكل رقم (1) تأثير "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية" في عوائد الاسهم وقرارات المستثمرين



رابعاً:- متغيرات الدراسة وطريقة القياس

1- المتغير المستقل:- معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ويقاس عن طريق متغير وهمي. يأخذ الرقم 1 في سنوات تطبيق المعايير والرقم صفر لسنوات قبل تطبيق المعايير.

2- المتغيرات التابعة

أ- العوائد السوقية للاسهم. وتقاس عن طريق المعادلة الآتية:-

$$MR = \frac{EP - BP - D}{BP}$$

حيث:-

MR = العوائد السوقية للاسهم.

EP = سعر السهم اخر المدة .

BP = سعر السهم بداية المدة.

D = توزيعات الارباح خلال الفترة.

ب- القرارات الاقتصادية للمستثمرين (DE). وتقاس عن طريق حجم التداول للاسهم في سوق

الاوراق المالية خلال الفترة. 0

3- المتغيرات الضابطة

أ- عمر الشركة (Age). يقاس عن طريق عمر الشركة بالأشهر وذلك من تاريخ تأسيسها ولغاية نهاية سنة القياس

ب- الرافعة المالية (Lev). تقاس عن طريق (اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الاصول)

ت- حجم الشركة (Size). يقاس عن طريق اللوغاريتم الطبيعي للأصول.

ث- العائد على حق الملكية (ROE). ويقاس عن طريق قسمة صافي الربح على اجمالي حق الملكية.

ج- العائد على الاصول (ROA) . ويقاس عن طريق قسمة صافي الربح على اجمالي الاصول.

خامساً:- تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم

وانعكاسها على قرارات المستثمرين- مدخل تطبيقي

بعد اكمال قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة (والمبينة في ملحق الدراسة) يمكن تلخيص الاحصاء الوصفي للمتغيرات بالجدول الاتي:-

جدول (2) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.347951	-0.088636	2.027	-0.9688	66	العائد السوقي للسهم
65.302	189.55	311	76	66	عمر المصرف
0.3455469	11.547802	12.2467	10.6427	66	حجم المصرف
0.1589049	0.527056	0.8407	0.2406	66	الرافعة المالية
0.0476575	0.060858	0.207	-0.0218	66	العائد على حق الملكية
0.0176803	0.021164	0.0726	-0.0107	66	العائد على الاصول
1.94E+10	1.90E+10	7.962E+10	94053883	66	القرارات الاقتصادية للمستثمرين

واهم ما يبينه جدول الاحصاء الوصفي أنف الذكر هو ان حجم عينة بيانات جميع المتغيرات يبلغ 66 مشاهدة. مما يعني عدم وجود قيم متطرفة بين البيانات.

والجدول الاتي يبين مصفوفة الارتباط الذاتي بين بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

جدول (3) مصفوفة الارتباط الذاتي بين المتغيرات

المتغيرات	العائد السوقي للسهم	عمر المصرف	حجم المصرف	الرافعة المالية	العائد على حق الملكية	العائد على الاصول	القرارات الاقتصادية للمستثمرين	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية
العائد السوقي للسهم	1							
عمر المصرف	-.244*	1						
حجم المصرف	0.175	-.294*	1					
الرافعة المالية	-0.135	0.028	.317**	1				
العائد على حق الملكية	0.01	-.318**	.431**	.524**	1			
العائد على الاصول	0.082	-0.158	.364**	0.152	.771**	1		
القرارات الاقتصادية للمستثمرين	0.167	0.147	-0.159	0.152	0.047	-0.003	1	
"معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية"	0.04	.419**	-.304*	-.324**	-.555**	-.246*	-0.07	1
* مستوى 0.01 معنوي في مستوى 0.05 معنوي في								

من الجدول السابق نلاحظ ضعف الارتباطات الذاتية الثنائية بين المتغيرات. وهذا ما يشير الى ان البيانات تقيس ابعاد مختلفة.

وقبل اجراء تحليل الفرضيات قام الباحثون بالتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات المتغيرات (المستقل والضابطة). وذلك عن طريق اختبار التداخل الخطي Test Multicollinearity او ما يعرف بمقياس Diagnostics Collinearity. وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين Factor Inflationary Variance (VIF) معامل القدرة على التحمل Tolerance. وبألاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4) اختبار التداخل الخطي بين البيانات

Collinearity Statistics		Variable
VIF	Tolerance	
1.473	0.679	عمر المصرف
1.374	0.728	حجم المصرف
2.151	0.465	الرافعة المالية
6.615	0.151	العائد على حق الملكية
3.959	0.253	العائد على الاصول
1.788	0.559	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

ويبين الجدول آنف الذكر ان جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) اقل من 10 , وان جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance اكبر من 0.1 وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات (المستقل والضابطة) للدراسة وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار المتعدد. وكذلك أجريت اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات لأن ذلك يعد شرط من الشروط الواجب توفرها في البيانات قبل اجراء تحليل الانحدار الخطي وكانت النتائج كالآتي:

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test									
		العائد السوقي للسهم	عمر المصرف	حجم المصرف	الرافعة المالية	العائد على حق الملكية	العائد على الأصول	القرارات الاقتصادية للمستثمرين	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية
	N	66	66	66	66	66	66	66	66
Normal Parameter s ^{a,b}	Mean	- .088636	189.55	11.5478 02	.527056	.060858	.021164	1.90E10	.50
	Std. Deviation	.347951 0	65.302	.345546 9	.158904 9	.0476575	.017680 3	1.936E1 0	.504
Most Extreme Differences	Absolute	.174	.103	.099	.096	.119	.120	.190	.339
	Positive	.174	.103	.085	.096	.119	.120	.190	.339
	Negative	-.120	-.060	-.099	-.083	-.091	-.107	-.164	-.339
Kolmogorov-Smirnov Z		1.416	.835	.805	.779	.970	.976	1.540	2.758
Asymp. Sig. (2-tailed)		.036	.488	.536	.578	.303	.297	.017	.000
a. Test distribution is Normal.									

وعلى الرغم من النتائج تشير إلى أن معنوية (Sig) بعض المتغيرات هي أقل من 0.05 مما يعني بشكل اولي عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي . الا انه استناداً إلى النظرية التي تفيد بأنه إذا زاد حجم العينة عن 30 مشاهدة فإنها تكون موزعة طبيعياً وصالحة للتحليل الإحصائي . فقد تم اعتبار ان البيانات قد استوفت اختبار التوزيع الطبيعي . لان حجم المشاهدات المعتمدة في الدراسة بلغت 66 مشاهدة . (Sekaran & Bougie, 2013) وبعد التأكد من اجتياز الشرط عدم التداخل الخطي . والتأكد من ضعف الارتباط الثنائي الذاتي . والتوزيع الطبيعي . ان الان اجراء تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة وكالاتي:-

الفرضية الاولى :- " ان هناك اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على العوائد السوقية للاسهم".

لاختبار هذه الفرضية صيغتمودج الانحدار المتعدد الاتي:-

$$MR_{it} = B_0 + B_1 IFRS_{it} + B_2 Size_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 Age + B_5 ROE_{it} + B_6 ROA + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (6) ملخص نموذج اختبار الفرضية الاولى

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.350 ^a	.122	.033	.3421795	2.167

يبين الجدول أنف الذكر ملخص النموذج أنف الذكر model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.350 . وهي تعد قيمة ضعيفة . وان معامل التحديد R Square بلغ 0.122 الذي يمثل القوة التفسيرية للنموذج المستخدم . وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.3421795 وهو رقم منخفض جدا . وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية . وان قيمة Durbin-Watson تقع بين المستوى الامثل لها الذي يتراوح بين (1-2.5) .

جدول (7) اختبار تباين الفرضية الاولى

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.961	6	.160	1.369	.242 ^a
	Residual	6.908	59	.117		
	Total	7.870	65			

يبين الجدول أنف الذكر التباين أنف الذكر anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 1.369 وهي اقل من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (59,6) والبالغة 2.253 عند مستوى دلالة 5%. وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.242 وهي اكبر من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05.

جدول (8) معاملات دالة الانحدار للفرضية الاولى

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.826	1.651		-1.106	.273
	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية	.100	.113	.145	.889	.378
	عمر المصرف	-.001	.001	-.263	-1.774	.081
	حجم المصرف	.180	.144	.178	1.248	.217
	الرافعة المالية	-.232	.392	-.106	-.593	.556
	العائد على حق الملكية	-.632	2.290	-.087	-.276	.784
	العائد على الاصول	1.842	4.776	.094	.386	.701

a. Dependent Variable: للسهم السوقي العائد

يشير الجدول أنف الذكر الى ان قيمة المعامل الانحدار B_1 تبلغ 0.1. وان مستوى معنويتها بلغ 0.378 وهو اكبر من 0.05. أي انه غير دال احصائيا. واستنادا الى ذلك يعني رفض فرضية الدراسة. اي ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لم يؤثر في العوائد السوقية للاسهم بشكل دال من الناحية الاحصائية.

وفيما يخص أثر المتغيرات الضابطة الداخلة في نموذج معادلة الانحدار فجميعها لم يكن لها اثر دال من الناحية الاحصائية على العوائد السوقية للاسهم. كون ان مستوى معنويتها بلغ اكبر بكثير من مستوى المعنوية المحدد سلفا والبالغ 0.05.

الفرضية الثانية :- " ان هناك اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على القرارات الاقتصادية للمستثمرين".

لاختبار هذه الفرضية صيغتمودج الانحدار المتعدد الاتي:-

$$DE_{it} = B_0 + B_1 IFRS_{it} + B_2 Size_{it} + B_3 Lev_{it} + B_4 Age + B_5 ROE_{it} + B_6 ROA + \varepsilon_{it}$$

وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول رقم رقم (9) ملخص نموذج اختبار الفرضية الثانية

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.303 ^a	.092	.000	1.93610	1.081

يبين الجدول (9) ملخص النموذج أنف الذكر model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.303. وهي تعد قيمة ضعيفة. وان معامل التحديد R Square بلغ 0.092 الذي يمثل قوة التفسير للنموذج المستخدم. وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 1.93610 وهو رقم منخفض نسبيا. وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية، وان قيمة Durbin-Watson تقع بين المستوى الامثل لها الذي يتراوح بين (1-2.5).

جدول (10) اختبار تباين الفرضية الثانية

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.238E21	6	3.730E20	.995	.437 ^a
	Residual	2.211E22	59	3.748E20		
	Total	2.435E22	65			

ويبين جدول التباين أنف الذكر anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 0.995. وهي اقل من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (59,6) وبالباغة 2.253 عند مستوى دلالة 5%. وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.437 وهي اكبر من القيمة المحددة للخطا الممكن قبوله في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05.

جدول (11) معاملات دالة الانحدار للفرضية الثانية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.50911	9.34010		1.615	.112
	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية	-5.3839	6.3729	-.140	-.845	.402
	عمر المصرف	3.8597	4.4627	.130	.865	.391
	حجم المصرف	-1.29110	8.1449	-.231	-1.586	.118
	الرافعة المالية	2.29610	2.21610	.189	1.036	.304
	العائد على حق الملكية	-1.82810	1.29611	-.045	-.141	.888
	العائد على الاصول	8.01010	2.70211	.073	.296	.768

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.50911	9.34010		1.615	.112
	معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية	-5.3839	6.3729	-.140	-.845	.402
	عمر المصرف	3.8597	4.4627	.130	.865	.391
	حجم المصرف	-1.29110	8.1449	-.231	-1.586	.118
	الرافعة المالية	2.29610	2.21610	.189	1.036	.304
	العائد على حق الملكية	-1.82810	1.29611	-.045	-.141	.888
	العائد على الاصول	8.01010	2.70211	.073	.296	.768

a. Dependent Variable: للمستثمرين الاقتصادية القرارات

والجدول السابق يشير الى ان قيمة المعامل الانحدار B_1 (المتعلق بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية) تبلغ -5.383 وان مستوى معنويتها بلغ 0.402 وهو اكبر من 0.05 أي انه غير دال احصائيا. واستنادا الى ذلك يعني رفض فرضية الدراسة. اي ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لم يؤثر في قرارات المستثمرين الاقتصادية بشكل دال من الناحية الاحصائية.

وفيما يخص تأثير المتغيرات الضابطة الداخلة في نموذج معادلة الانحدار. فجميعها لم يكن لها اثر دال من الناحية الاحصائية على العوائد السوقية للاسهم. كون ان مستوى معنويتها بلغ اكبر بكثير من مستوى المعنوية المحدد سلفا والبالغ 0.05.

سادسا:- النتائج والاستنتاجات :

1. لاتزال اغلب المصارف العراقية تعاني من الانخفاض المستمر في القيمة السوقية لأسهمها. اذ بينت نتائج الدراسة استمرار ظهور العوائد السوقية السالبة والناجمة عن انخفاض قيمة الاسهم اخر المدة قياسا بما كانت عليه في بدايتها.

2. بينت النتائج انه ليس هنالك اثر دال من الناحية الاحصائية لتبني وتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في العوائد السوقية للاسهم. ولا في القرارات الاقتصادية للمستثمرين.

3. بينت النتائج انه ليس هنالك اثر دال احصائيا لجميع المعلومات المحاسبية -التي استخدمت كمتغيرات ضابطة- في العوائد السوقية للاسهم. ولا في القرارات الاقتصادية للمستثمرين.

4. ان عدم تأثر العوائد السوقية للاسهم، والقرارات الاقتصادية بالتغير الكبير في الاساس المحاسبي المتبع في اعداد وعرض القوائم المالية يعزوه الباحثون الى حداثة سوق الاوراق المالية

العراقي. وان المتعاملين في السوق من مستثمرين ومحللين ماليين ووسطاء لم يدركوا بعد الاثار الايجابية لتطبيق المعايير الدولية.

5. ان عدم تأثير مجموعة من اهم المعلومات المحاسبية- (التي من شأنها ان تؤثر في العوائد السوقية للاسهم وقرارات المستثمرين من الناحية الفكرية التي استخدمت كمتغيرات ضابطة في هذه الدراسة)- في عوائد السوقية للاسهم وقرارات المستثمرين يشير الى انه لايزال المستثمر العراقي يعتمد على الاشاعات وعلى الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد. اكثر من اعتماده على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارته الاستثمارية.

التوصيات:

1. توعية وتنقيف المستثمرين بأهمية تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. عن طريق القيام بندوات وعقد الملتقيات وجلسات الحوار الدورية وبمشاركة المحللين الماليين والوسطاء الماليين وجميع الاطراف ذات العلاقة.
2. الاسراع في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جميع القطاعات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي. لان ذلك من شأنه ان يعزز السبل المناسبة للاستفادة من الميزات التي توفرها تلك المعايير.
3. القيام بمراجعة شاملة لجميع القوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعمل مهنة المحاسبة في العراق. وتعديل وموائمة غير المنسجم منها مع المعايير الدولية وذلك لتوفير الارضية المناسبة لنجاح تطبيق تلك المعايير في البيئة المحلية.
4. استكمالاً لعملية الانفتاح على الصعيد الدولي. على الجهات المسؤولة عن تنظيم عمل مهنة المحاسبة في العراق اتخاذ قرار -مماثل لقرار تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية- لتبني معايير التدقيق الدولية ايضاً. لتوفير مجموع متسقة ومتجانسة من القواعد والاجراءات المتبعة. فضلاً عن زيادة الثقة في التقارير التي تعدها الشركات في البيئة المحلية.
5. نظراً لأهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. يوصي الباحثون بأجراء المزيد من الدراسات التي تتناول اثر تطبيق تلك المعايير على مؤشرات وجوانب اخرى غير تلك المستخدمة في الدراسة الحالية.

المصادر

1. التميمي, عباس حميد يحيى, والنوري, علي ناصر, 2017, "تأثير تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, العدد 103, المجلد 24.
2. ثابت, حسن ثابت, و ابراهيم, ليث خليل, 2016, " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 12, 35.
3. الجبوري, انتصار صابر, واغا, ندى عبد الرزاق, والراوي, شيماء محمد, 2018, "انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي (IFRS)", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, العدد 106, المجلد 24.
4. حسن, ايناس عبد الله ورسول, دلفين محمود, 2014, "انعكاسات قرار تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على مؤشرات كفاءة اداء اسواق الاوراق المالية", مجلة البحوث المحاسبية, المجلد الثالث عشر, العدد الاول.
5. حمد, منى كامل, و العاني, صفاء احمد, 2014, " تأثير تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية", بحث مقدم للمؤتمر العربي السنوي الاول لنقابة المحاسبين والمدققين.
6. حمدان, خولة حسين, و فرحان, عماد محمد , 2014, "مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 1, الاصدار 13
7. خضير , ريم محسن, 2017, "تأثير البيئة الخارجية في تحول النظام المحاسبي الموحد العراقي الى المعايير المحاسبية الدولية", مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, المجلد 9, العدد 1.
8. رمزي, جودي محمد, 2015, "اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية", اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
9. سعاد, بورويصة, 2010, "اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية", رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
10. صلاح, حواس, 2008, "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية", اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر.

11. صندوق النقد العربي, 2018, "تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية", سلسلة دراسات محاسبية ومالية.
12. عبد المجيد, حميده محمد, 2019, "قياس اثر التبني الالزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر انهيار اسعار اسهم الشركات السعودية", مجلة البحوث المحاسبية, المجلد الرابع عشر, العدد الاول.
13. المعيني, سعد سلمان, و ياسين, يوسف طه, 2018, "أثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق", مجلة دنائير, المجلد 1, العدد الثاني عشر .
14. مليجي, مجدي مليحي عبد الحكيم, 2014, "اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في البيئة السعودية -دراسة تطبيقية نظرية "
15. النور, نصر الدين حامد احمد, 2017, "معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان", اطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
16. يعقوب, ابتهاج اسماعيل, و جاسم, عبد الرضا لطيف, 2018, "اختبار اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية", مجلة الادارة والاقتصاد, السنة الواحد والاربعون, العدد مئة واربعة عشر .
17. يعقوب, ابتهاج اسماعيل, وياقر, جنان عبد العباس, 2018, "الممارسات المحاسبية للادوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية", مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, المجلد 10, العدد 3.

18. Abad, David, M. Fuensanta Cutillas–Gomariz, Juan Pedro Sánchez–Ballesta, and José Yagüe. 2018. "Does IFRS Mandatory Adoption Affect Information Asymmetry in the Stock Market?" *Australian Accounting Review* 28(1):61–78.
19. Ahalik, Ahalik, ETTY Murwaningsari, Sekar Mayangsari, and Titik Aryati. 2019. "The Development of IFRS Implementation Index and Its Effect on Corporate Values in Indonesia in 2015." 5(2):51–59.

20. Byard, Donal, A. Abstract, and The Accounting Review. 2019. "There Is No Evidence That Mandatory IFRS Adoption Significantly Decreased IPO Underpricing Masako Darrough Baruch College -- CUNY Jangwon Suh New York Institute of Technology Keywords : Mandatory IFRS Adoption , IPO Underpricing , European Union , Prospec."
21. Gill, Samina, Muhammad Kashif Khurshid, Shahid Mahmood, and Arfan Ali. 2018. "Factors Effecting Investment Decision Making Behavior: The Mediating Role of Information Searches." European Online Journal of Natural and Social Sciences 7(4):pp--758.
22. Hunjra, Ahmed Imran, Kashif Ur Rehman, and Salman Ali Qureshi. 2012. "Factors Affecting Investment Decision Making of Equity Fund Managers." Wulfenia Journal 19(10).
23. Jagongo, Ambrose and Vincent S. Mutswenje. 2014. "A Survey of the Factors Influencing Investment Decisions: The Case of Individual Investors at the NSE." International Journal of Humanities and Social Science 4(4):92-102.
24. Nwaobia, A. N., Jerry Kwarbai, Jayeoba Olajumoke, and A. T. Ajibade. 2013. "Financial Reporting Quality on Investors' Decisions." International Journal of Economics and Financial Research 2(7):140-47.
25. Krishnan, Gopal V. and Jing Zhang. 2019. "Does Mandatory Adoption of IFRS Enhance Earnings Quality? Evidence From Closer to Home." The International Journal of Accounting 54(01):1950003.
26. Lee, Woo Jae. 2019. "Toward Sustainable Accounting Information: Evidence from IFRS Adoption in Korea." Sustainability (Switzerland) 11(4):1-17.
27. Sekaran, Uma, and Roger Bougie. 2016. Research methods for business: A skill building approach (John Wiley & Sons).

28. Wee, Marvin, Anna Tarca, and Greg Clinch. 2018. "The Value Relevance of IFRS Earnings Totals and Subtotals and Non-GAAP Performance Measures By Greg Clinch,." Research School of Accounting (August 2017):1-37.
29. USLU D\IVANO\UGLU, Sevilyay, Dr BA\GCI, and others. 2018. "Determining the Factors Affecting Individual Investors Behaviours." International Journal of Organizational Leadership 7:284-99.
30. Wu, Joanna Shuang and Ivy Xiyang Zhang. 2019. "Mandatory IFRS Adoption and the Role of Accounting Earnings in CEO Turnover." Contemporary Accounting Research 36(1):168-97.

ملحق قياس متغيرات الدراسة لمصارف العينة									
اسم المصرف	السنة	العائد السوقى للسهم	العمر	حجم الشركة	الرافعة المالية	العائد على حق الملكية	العائد على الاصول	حجم التداول	المعايير
اشور	2011	-0.0402	80	11.2286	0.5002	0.0939	0.0106	3,773,273,475	0
	2012	-0.1152	92	11.4280	0.3635	0.0974	0.0097	3,317,378,148	0
	2013	-0.1307	104	11.5512	0.3510	0.0682	0.0065	1,154,670,154	0
	2016	0.0625	128	11.5289	0.3258	0.0613	0.0413	407,435,109	1
	2017	-0.1176	140	11.5611	0.2928	0.0577	0.0408	2,395,700,189	1
2018	-0.2333	152	11.7745	0.4258	0.0214	0.0123	8,283,771,000	1	
الاستثمار	2011	-0.1652	210	11.5155	0.6427	0.0855	0.0303	31,662,686,895	0
	2012	0.1042	222	11.5778	0.6866	0.0118	0.0037	50,111,033,814	0
	2013	-0.1713	234	11.7165	0.6420	0.1439	0.0515	56,903,335,814	0
	2016	0.0485	270	11.6475	0.4985	0.0416	0.0209	5,880,162,590	1
	2017	-0.3000	282	11.7494	0.5066	0.0169	0.0083	5,771,308,040	1
2018	-0.3333	294	11.7803	0.5337	0.0014	0.0006	19,447,236,846	1	
الاهلي	2011	-0.1648	204	11.2664	0.4291	0.0191	0.0135	1,424,485,865	0
	2012	0.1447	216	11.5280	0.5414	0.0968	0.0457	1,202,321,868	0
	2013	-0.0862	228	12.2065	0.6894	0.0812	0.0256	1,027,811,280	0
	2016	0.0685	252	11.7960	0.5027	0.0964	0.0479	94,053,883	1
	2017	-0.0488	264	11.7914	0.5269	0.0206	0.0097	759,400,000	1
2018	-0.2766	276	11.1417	0.5096	-0.0218	-0.0107	5,512,870,391	1	
الائتمان	2011	0.0000	150	11.6475	0.6578	0.1033	0.0354	22,443,984,689	0
	2012	-0.0485	162	11.7494	0.6874	0.1301	0.0409	5,497,044,718	0
	2013	-0.5653	174	11.7803	0.6732	0.0586	0.0191	3,625,200,404	0
	2016	0.3981	210	11.3301	0.4024	0.0271	0.0271	7,602,327,236	1
	2017	-0.0933	222	11.5532	0.3382	0.0255	0.0169	1,847,899,641	1
2018	-0.1029	234	11.5555	0.3701	0.0288	0.0136	1,415,977,342	1	
التجاري	2011	-0.0959	229	11.3935	0.4537	0.0519	0.0162	25,138,514,335	0
	2012	-0.2240	241	11.4675	0.5120	0.0909	0.0235	15,003,117,620	0
	2013	-0.5722	253	11.5248	0.4129	0.0458	0.0265	15,099,438,669	0
	2016	-0.4500	287	11.2246	0.3348	0.0301	0.0201	16,460,424,296	1
	2017	-0.9688	299	11.1176	0.3665	0.0394	0.0250	15,105,781,157	1
2018	-0.0408	311	11.1991	0.3604	0.0411	0.0263	5,507,975,262	1	
الخليج	2011	-0.0900	135	11.5491	0.6826	0.0965	0.0329	16,196,870,061	0
	2012	0.2188	147	11.6282	0.6463	0.2070	0.0726	31,640,584,895	0
	2013	-0.0684	159	11.8929	0.6093	0.1563	0.0607	39,049,539,052	0
	2016	0.1250	195	11.2823	0.6038	0.0219	0.0087	16,167,361,908	1
	2017	-0.1333	207	11.3911	0.4681	0.0157	0.0084	18,468,327,119	1
2018	-0.5128	219	11.5155	0.4562	0.0029	0.0016	50,388,880,280	1	
المنصور	2011	-0.2571	76	11.4344	0.5973	0.0724	0.0069	10,213,838,791	0
	2012	-0.0500	88	11.6102	0.3855	0.0462	0.0042	12,530,415,880	0
	2013	0.1053	100	11.8971	0.6450	0.0893	0.0084	18,534,844,094	0
	2016	0.0562	124	11.5778	0.7396	0.0590	0.0154	11,442,756,140	1
	2017	-0.2525	136	11.7165	0.7796	0.0604	0.0133	4,408,237,654	1
2018	-0.2025	148	11.7471	0.8102	0.0816	0.0155	3,775,173,380	1	
الموصل	2011	-0.4276	124	11.4126	0.6552	0.1176	0.0413	14,105,080,585	0
	2012	0.0000	136	11.6748	0.5297	0.0728	0.0344	27,717,323,040	0
	2013	-0.0926	148	11.7489	0.5344	0.1485	0.0690	32,862,530,610	0
	2016	2.0270	172	11.7417	0.3522	0.0155	0.0101	76,160,766,632	1
	2017	-0.4286	184	10.8062	0.3110	0.0213	0.0129	79,623,833,479	1
2018	0.0074	196	10.6427	0.3514	0.0114	0.0074	54,519,019,934	1	
بغداد	2011	-0.2929	227	11.8447	0.8405	0.1532	0.0239	35,333,182,212	0
	2012	-0.2204	239	12.0198	0.8407	0.1186	0.0193	29,765,410,917	0
	2013	-0.1518	251	12.2467	0.8350	0.1116	0.0182	50,340,995,645	0
	2016	0.0500	287	10.7092	0.7646	0.0948	0.0223	29,787,943,102	1
	2017	-0.3297	299	10.8486	0.7460	0.0341	0.0087	28,437,443,544	1
2018	-0.5246	311	10.9734	0.7605	0.0203	0.0049	57,258,723,464	1	
سومر	2011	-0.1176	137	11.2256	0.3695	0.0028	0.0015	1,578,718,957	0
	2012	0.3600	149	11.4317	0.4126	0.0076	0.0044	6,427,879,065	0
	2013	-0.1716	161	11.4923	0.3673	0.0067	0.0043	56,211,039,819	0
	2016	0.0000	197	11.0316	0.2406	0.0166	0.0126	14,446,009,043	1
	2017	0.0000	209	11.2664	0.3144	0.0018	0.0012	14,436,727,876	1
2018	0.0000	221	11.5280	0.3446	0.0040	0.0026	1,046,331,161	1	
كورنستان	2011	-0.1515	82	11.7786	0.6570	0.1168	0.0175	7,107,113,727	0
	2012	0.1738	94	12.0136	0.6220	0.0869	0.0254	34,315,774,986	0
	2013	-0.0162	106	12.0322	0.6041	0.0851	0.0371	11,388,797,648	0
	2016	0.1613	130	12.2065	0.4212	0.0999	0.0578	7,753,692,685	1
	2017	0.0159	142	12.1755	0.4381	0.0800	0.0460	10,843,745,355	1
2018	-0.1406	154	11.7290	0.5119	0.0136	0.0066	9,129,917,588	1	